دور المعارضة في ترسيخ الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي

أ. عبد الحكيم بن بخقي (1)

تكتسي الدراسة النظرية لمفهوم المعارضة السياسية أهمية بالغة، باعتبارها ترتبط بالعديد من المستويات، والبنيات السياسية، الأمر الذي يفرض ضرورة الوقوف على مفهوم المعارضة في مختلف الأدبيات السياسية، وكذا الوقوف على أنواع المعارضة، والمتغيرات المسؤولة عن مدى فاعليتها، وتعتبر في الشأن ذاته المعارضة في الوطن العربي من بين أهم الأطراف المعنية بتحديث العملية السياسية، وعصرنة منظومة الثقافة السياسية بما يتماشى والممارسة الديمقراطية. فما هو المعنى الحقيقي إذن للمعارضة السياسية وماهي وظيفتها؟ وما هو الاختلاف الذي أسفر عنه تأسيس الاختلاف؟ وإلى أي مدى يمكن للمعارضة العربية أن تؤسس لنظم مبنية على ثقافة ديمقراطية؟

1- ماهية المعـــارضة:

الاعتراض أو المعارضة، والاختلاف أو المخالفة، ظاهرة إنسانية من لوازم المجتمع الإنساني،[2] فحيثما وجد الإنسان في جماعة، لا يخلو ذلك الاجتماع من تباين وجهات النظر تجاه كثير من الأمور، التي ينظر إليها على أنها من المضار أو من المصالح، فالاختلاف في الرأي من سنن البشر، إذ يقول تعالى:« وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ولا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ»،[3] على هذا الأساس فإنه ليس من السهل أو اليسير تعريف المعارضة السياسية، أو تحديد وتشخيص سماتها بشكل دقيق وواضح، السبب في ذلك يعود إلى اختلاف المفهوم بين طرف وآخر، تبعا للإطار السياسي، أو للمرجعية الأيديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية، وكذا إلى تنوع أشكال التنظيم، والوحدات السياسية التي تمثل المعارضة، الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام تعدد التعريفات.

المعنى اللغوي: تعني المعارضة لغويا المباراة والمدارسة، وعرض له الشيء في الطريق، أي اعترض يمنعه من المسير، والمعارض من الإبل العلوق، وهي التي ترأم بأنفها وتمنع درها[4]، وفي الأساس بعير معارض لا يستقيم في القطار يمنة ويسرة، وعارض الكتاب، قابله بكتاب آخر، وعارض الطريق أخذ طريقا آخر، فالتقيا، ومنه الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم عارض جنازة أبي طالب، أي جاءها في بعض الطريق، ولم يتبعها من منزله،[5] وذكر لفظ العارض، بمعنى المانع، والحائل الذي يمنع القاصد عن مراده.[6]

المعنى الاصطلاحي: المعارضة: جماعة سياسية تسعى إلى تغيير الحكومة وسياساتها.[7]

وهي تعبير عن الجماعات، والأحزاب السياسية التي تمثل الأقلية،[8] ويشير المعنى الاصطلاحي عادة إلى نمطين مختلفين من التنظيم،[9] أما النمط الأول؛ فيدل على الرقابة ومراجعة الأغلبية،[10] وهو المعمول به في ظل الأنظمة التي تتمتع فيها المعارضة بإطار قانوني يكفل حقوقها،[11] أما النمط الثاني، فيحتوي الجماعات السياسية التي تنأى بنفسها عن أنماط التكيف مع النسق السياسي، وترفض المشاركة في أنشطته المختلفة، وتحاول من خلال مشروعها البديل، الوصول إلى السلطة، وهي تتميز بعدم توفرها على إطار حقوقي، أو مركز قانوني، يكفل لها هامش الحراك الضروري.[12]

فالمعارضة بمعناها الاصطلاحي، تعبر عن كل الفواعل التي تأتي كرد سياسي طبيعي على واقع الحياة السياسية، لأي نظام سياسي كان، بغض النظر عن طبيعته، بما يعني أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إيجاد نظام سياسي بدون معارضة سياسية،[13] وعليه فالمعارضة السياسية بما تحمله من مضمون تنافسي، مصطلح حديث نسبيا؛ إذ لا يتجاوز ظهوره في العالم قرنين من الزمان.[14]

أما عن المعارضة كمفهوم مجرد من أبعاده التنظيمية الحديثة، فإن ظهوره اقترن إلى حد كبير مع ظهور السلطة السياسية، وفي هذا الشأن يعد «سقراط» من بين أقدم المعارضين السياسيين، لأنه ناقش كفيلسوف، حقيقة معارضة، ومخالفة للمنطق السياسي السائد لوجود العالم، والإنسان، والدولة، كما أن تعاليمه كانت تقر بأن آلهة الدولة كانت آلهة مزيفة، وهكذا انتهى به المطاف إلى الإعدام، بتهمة زعزعة سلطة الدولة.[15]

واستمرت المعارضة على هذا النحو فكانت عند أغلب الفلاسفة الرفض الشامل للسلطة السياسية، وأساليب تنظيمها.[16] لكن مع تراكم القيم المشكلة للثقافة السياسية الديموقراطية عرف أسلوب المعارضة تطوراً لافتاً، فبعدما كانت المعارضة في كل تجلياتها من مظاهرات، واحتجاجات، وثورات تشكل عملا سياسيا متطرفا، غالبا ما يطعن في شرعية التنظيمات السياسية ومؤسساتها في أنظمة القرون الوسطي، أصبحت المعارضة السياسية تمثل ركيزة ضرورية من ركائز الممارسة الديموقراطية الداعمة لشرعية النظام.[17]

وإذا كان تعريف المعارضة السياسية يخضع لمتغير الزمن في ضبط خصائصه، فإنه في الوقت نفسه، يخضع لمتغيري النسق السياسي، والرافد الفكري، فواقع وتعريف المعارضة في النظم الليبرالية، يختلف عنه في النظم الشمولية، وعنه في الفكر السياسي الإسلامي، بالقدر الذي تختلف فيه علاقة السلطة بالمعارضة السياسية في كل منظومة.

2- المعارضة السياسية في الفكر السياسي.

أ- المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي:

إن حق وحرية الكلمة في أي زمان ومكان، ما هي إلا نتيجة طبيعية لحرية الرأي والعدل والمساواة،[18] وبالتالي فإذا استقامت حرية الرأي في أمة من الأمم، أو سادت حرية الكلمة، فلا بد أن يتبع ذلك نوع من المعارضة.[19]

يعتبر مفهومي الخلاف والاعتراض، من أعقد القضايا التي أثرت في مناهج التفكير ومدارسه في الفكر السياسي الإسلامي،[20] كما أن الاختلاف في القضايا السياسية، وأساسا في مبحث الإمامة،[21] كان السمة الأكثر تواترا في أغلب الأدبيات الفكرية الإسلامية،[22] «فأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية، مثلما سل على الإمامة، في كل زمان.»[23]

وقد اكتسى لفظ المعارضة في ذلك كله أهمية بالغة في كتابات الفكر السياسي الإسلامي، ويرى «المودودي» في هذا الشأن، أنه بالرغم من أن القرآن محفوظ ، والسنة النبوية، والوقائع عن أعمال الخلفاء الراشدين، وآراء المجتهدين كلها مدونة وموجودة في الكتب، إلا أن اقتباس القواعد وترتيبها وإبرازها، بما في ذلك مكانة المعارضة السياسية، في صورة قواعد وضوابط قانونية، أمر في غاية الصعوبة.[24]

يعتبر «الماوردي» من أوائل الدارسين لموضوع المعارضة، فهو مثلا حينما يورد شروط الإمامة يقول: «فعلى كافة الأمة تفويض الأمور العامة إليه، من غير اقتيات عليه، ولا مُعارَضة له، ليقوم بما وكّل إليه من وجوه المصالح، وتدبير الأعمال»،[25] وقال عندما تكلم عن اختصاص بعض الوزراء، وما يكلفهم به الخليفة: «يكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ما خُصَّ بِهِ، وليس له مُعارَضة الآخر فِي نَظَرِهِ وعَمَلِه».[26]

فالمُعارَضة هنا تعني الاعتراض عليه فيما يقول، ومخالفته فيما يذهب إليه، والامتناع من الإقرار له، أو الخضوع والطاعة،[27] وسبب المعارضة بمعنى الاعتراض والمخالفة والامتناع، راجع إلى التباين في الآراء والتصورات، إلا أن أسلوب المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، عرف اصطلاحات أخرى تعبر عن المعنى؛ مثل الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والنصيحة، والشورى، والحسبة،[28] ويذكر «الماوردي» ذلك حين يقول: «**الحسبة** هي أمر بمعروف إذا أظهر تركه، ونهي عن منكر إذا أظهر فعله.»،[29] والكلام مطلق غير مقيد،

Scanné avec CamScanner

فالمعروف حسبه، اسم جامع لكل ما أمر به الشرع، وأقره ولم يغيره، والمنكر اسم جامع لكل ما نهى عنه الشرع، أو خالف الشرع وعارضه.[30]

لم تنكر المعارضة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي، كمبدأ تابع لارتكاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،[31] إلا أن الاختلاف وقع في حدودها، أسلوبها، وطبيعة المكلفين بها. نتيجة لذلك انقسمت الطروحات إلى عدة تيارات، تباينت من خلالها الأفكار والتبريرات

ب. المعارضة في الفكر السياسي الليبرالي:

يرجع تاريخ تبلور أسلوب المعارضة السياسية الليبرالية، إلى عهد ظهور المذهب الحر كفكر مذهبي للطبقة البرجوازية، التي نشأت في الفترة الفاصلة بين حركة الإصلاح الديني في القرن السادس عشر، والثورة الفرنسية، التي قامت في القرن الثامن عشر،[32] وأهم ما يميز هذا المذهب، أنه يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

أ- فكرة القانون الطبيعي: وهي فكرة قديمة وجدت في فلسفة الإغريق، والرومان من بعدهم، وكانت نقطة البدئ فيها، أن ثمة قانونا مجردا، وعدالة تخضع لها حتى الآلهة،[33] أما الفكر السياسي الليبرالي الحديث، فذهب إلى أن هناك قانونا أسمى من كل القوانين، يتضمن مبادئ عادلة توجه الافراد في حياتهم نحو الكمال.[34]

ب- فكرة العقد الاجتماعي[35]: يرى «جون لوك J.Locke، وروسو Rousseau» أن الإنسان كان يحيا حياته الأولى على الفطرة طليقا من كل قيد، وكانت حياة الفطرة هذه حياة حسنة، لكن الإنسان أراد أن يخرج منها إلى حياة منظمة، فتعاقد الأفراد فيما بينهم بمقتضى عقد اجتماعي، تنازلوا فيه عن جزء من حرياتهم السابقة، لتحافظ لهم السلطة على الجزء الباقي.[36]

علاوة عن ذلك، تعزز الفكر الليبرالي بجملة مستجدات هامة، في نهاية القرون الوسطى،[37] أسهمت في انتشار مبدأ الحرية، الذي كان له هو الآخر بالغ الأثر على أكثر من صعيد:

-1 فالحرية في المجال الاقتصادي، فرضت احترام حق الملكية وعدم المساس به، ورفض مبدأ التدخل.[38]

-2 والحرية في المجال السياسي، رسخت الأخذ بالنظام الديموقراطي، وإقرار مبدأ

Scanné avec CamScanner

المشاركة السياسية للمواطن، ولمختلف الفواعل السياسية، كما أكدت أن لكل فرد الحق في عدم الخضوع إلا للقانون.[39]

3- والحرية في المجال الفكري، أسست حرية الرأي والتعبير، فلا يكون ثمة اضطهاد، أو تعسف يقع على الإنسان بسبب ما ينادي به من أفكار.

إن التركيز على الحرية كقيمة والقانون كسند في الفكر الليبرالي، كانا الركيزتان الأساسيتان في بروز التعددية التنافسية،[40] التي بموجبها انقسمت الأنظمة إلى حكومة ومعارضة مؤسسة.[41]

يرى «روبرت دال Robert Dahl» أن ظهور المعارضة لم يكن نتيجة للاستقرار المؤسساتي، بل إنها تبلورت وأوجدت إطارها القانوني، بالموازاة مع عملية الاستقرار المؤسساتي، التي شهدتها الأنظمة الغربية على مر التاريخ،[42] فقد تخلل الصراع السياسي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متكرر، بدءا بفترة الاستعمار البريطاني، التي تميزت بمعارضة شديدة، شكّلها تحالف العناصر القروية مع فقراء المدن وأغنيائها، لتتطور هذه المعارضة في فترة لاحقة إلى معارضة ثورية ضد الوجود البريطاني، واستمر أسلوب المعارضة على هذا النحو، فقد استخدم «الابطاليون» (Abolitionists) «جماعة إبطال الاسترقاق»، وكذا دعاة منح المرأة حق التصويت، والجماعات السياسية الأخرى، الاحتجاجات والمظاهرات السلمية الواسعة المعبرة عن المعارضة السياسية الشديدة لطبيعة المخرجات، ونمط السياسات المنتهجة في القرن 19.[43]

أما بالنسبة للنموذج الفرنسي، فإن أسلوب المعارضة الثورية، يعد أكثر تجدرا في تاريخ الثقافة السياسية الفرنسية منه في باقي الديموقراطيات الغربية، فعلى مدى سنين عديدة (1871.1848.1830.1789) أظهر المجتمع والنخبة السياسية الموازية في فرنسا، مستوى مرتفعا من المعارضة السياسية الشديدة،[44] وهكذا تميز تاريخ الديموقراطيات الغربية بسلسلة متكررة من احتجاج المواطنين، والنخب ومعارضتهم السياسية.

وفيما يتعلق بالأصول النظرية لظاهرة المعارضة، فإنها تعود إلى دراسات كل من «جون لوك J.Locke، و»بنثام J. Bentham «، اللذين أكدا على الحقوق الفردية، والمبادرة الخاصة،[45] وإلى «جيمس ماديسون J.Madison»، الذي أشار إلى المصالح المتنافسة في الصراع من أجل القوة،[46] إلا أن السند النظري الأهم، كان مع ظهور دراسات «آرثر بانتلي A.Bentley» مؤسس نظرية الجماعة في كتابه «عملية الحكومة: دراسة للضغط

Scanné avec CamScanner

الاجتماعي» المنشور سنة 1908، ومن بعده مع دراسات « ديفيد ترومان D.Truman» مع مطلع الخمسينيات،[47] ومع ظهور دراسات «غابريال الموند G. Almond » الذي استطاع تطوير النظرية وتعميمها، لتصبح قادرة على التعامل مع النظم غير الغربية.[48]

ويمكن تعريف الجماعة حسب اقتراب الجماعة بأنها: (نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها)،[49] ويرى «دك برنستاين Dick Bernstein»أن المعارضة كجماعة سياسية، وكإطار نظري تثري العملية والدراسة السياسية بتساؤل جوهري: ما هو الاختلاف الذي يمنحه الاختلاف؟[50] فمفهوم المعارضة في الفكر الليبرالي يكتسي بعدا خاصا، بإعطائه صفة المشاركة السياسية من جهة، ودور مراقبة البنى الاجتماعية، وضبطها، وتصحيح مسارها.[51]

إن مفهوم المعارضة وفق التصور الليبرالي، يشير إلى مختلف المؤسسات والجماعات والبنى والتنظيمات؛ من اتحادات ونقابات مهنية، وأندية وتعاونيات، تمارس بالفعل أنشطة متعددة، تشترك جميعها في نشر قيم الديموقراطية، ورفع مستوى الأداء السياسي والاجتماعي،[52] فالمعارضة في الأنظمة الليبرالية الديموقراطية عادة ما ينظر إليها على أنها الحكومة الوهمية، لما تتميز به من تنظيم، وتجانس، وحضور قوي في المشهد السياسي.[53]

إن المعارضة السياسية في الفكر الليبرالي تجاوزت إطار الحق والقانون، إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والأمة،[54] كما لا يجري الاكتفاء في هذا الطرح بتمتيع المعارضة بحقها الدستوري، والسياسي الديموقراطي في العمل كمعارضة، بل يجري السعي إلى تمكين المعارضة من حق الوجود، ومن حرية العمل السياسي، لهدف أعلى هو حماية النظام السياسي من الاضطراب،[55] نتيجة لذلك، يتم تمتيع المعارضة بقدر كاف من الحرية في ممارسة نشاطها،[56] الأمر الذي أكسبها هامش حراك أوسع، ساعدها على امتلاك قوة ضغط ونفوذ كبير.[57]

تتميز المعارضة في الفكر الليبرالي بخاصية التنافسية، والتي حسب «كارل شميت Carl Schmitt» ترجع في أساسها لخاصيتي المؤسسة والمناقشة، وعَرضِ الحجج لخدمة الصالح العام،[58] فالمعارضة السياسية في الفكر الليبرالي، هي سبب من أسباب الاستقرار، وتخفيف حدة التوتر السياسي والاجتماعي، ووسيلة من وسائل التعبير عن تلك التعددية،[59] فعندما يحكم طرف يصبح الآخر معارضاً، ولكن الجميع متفقون على وحدة الدولة ونظام الحكم فيها.[60]

Scanné avec CamScanner

وتنتفي بذلك صفة المعارضة السياسية عن منظمة مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي، من حيث أنها لا تختلف مع المشروع السياسي البريطاني، أو بعض السياسات، ولكنها ترفض ذات الكيان البريطاني في أيرلندا الشمالية، كذلك بالنسبة لحالة روسيا في تعاملها مع الحركات الانشقاقية في الشيشان وغيرها، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، توضح الفرق الشاسع بين المعارضة السياسية، سواء كان مصرحاً بها أو غير مصرح، وبين رفض الكيان السياسي أو السعي إلى الانفصال: فالأولى اختلاف مع السياسة، والثانية رفض للكيان.

وعليه ينبغي التفريق بين المعارضة السياسية كظاهرة تكرس فكرة المواطنة، وبين أزمة الهوية التي تشير إلى غياب فكرة المواطنة،[61] ذلك أن المعارضة السياسية وفق التصور الليبرالي تشترط: التنظيم، قبول النظام والكيان السياسي، ثم وجود البرنامج، أو المشروع السياسي البديل، الذي تسعى به إلى تغيير الواقع المرفوض، إلى واقع أفضل.[62]

2- أنواع المعارضة:

تعرف «بربرا ابستاين» « Barbra Epstein » المعارضة على أنها أحد أهم المصطلحات العنقودية،[63] نظرا لتعدد معايير ومستويات التقسيم، ولهذا درجت الأدبيات السياسية على تعداد كم هائل من التصنيفات، والتقسيمات، تبعا للمتغيرات التي على أساسها يتم التقسيم، إلا أن الغالب من خلال الدراسات الأكاديمية حسب «بربرا ابستاين»، أنه يكون تقسيم أنواع المعارضة وفق متغيرين رئيسيين هما: متغير التنظيم؛ والذي على أساسه يتم التمييز بين المعارضة الحزبية، والمعارضة الشعبية، ومتغير المرجعية الفكرية والذي على أساسه يتم التمييز بين معارضة أيديولوجية، ومعارضة الأقليات الإثنية.

الشروط التنظيمية والفكرية للمعارضة الصحيحة:

إن فاعلية المعارضة تتوقف على مجموعة من الأسس والركائز، فالأنظمة على اختلافها تتوافر على فواعل معارضة، لكنها ليست كلها تعرف ممارسات ديموقراطية وفاعلية رقابية لمجرد الاعتراض، إذ المعادلة ترتبط بشروط محددة:

1- تتوقف شدة الارتباط بين المعارضة والفاعلية على دراسة طبيعة أهداف المعارضة، وفق المستويات التالية:[64]

أ- القيمة المتعلقة بالهدف، وبالتالي درجة الالتزام بتحقيقه.

ب- عامل الوقت لخدمة الهدف.

Scanné avec CamScanner

ج- نوع المطالب التي يتوجب تحقيقها لخدمة الهدف.

-2 تعبئة الموارد Resource Mobilization، وترى نظرية خاصة بهذا المصطلح، أن فشل أو نجاح المعارضة، والاحتجاج في التأثير على العملية السياسية، يرتبط بقدرة الحركات على تعبئة الموارد.

-3 إن المعارضة مهما كانت، لا بد لها من وقت كاف لتعبئة الموارد، حشد الجماهير حول فكرة ضرورة التحول،[66] فالتعبئة لا بد لها من وقت كاف لخلق التراكم المصلحي.

-4 إن الحرية وحدها لا تكفي لنجاح المعارضة في دفع عملية التحول،[67] إذ يتوقف الأمر كذلك على طبيعة الأفكار المنادى بها، فينبغي أن تكون عقلانية، ومقنعة، وتتلاءم مع النسق العقيدي للأمة،[68] كما يجب أن تكون برامج المعارضة في مستوى يسمح بتحقيقها، ويضمن التفاف واقتناع المواطنين بها،[69] فلا يعقل مثلا نجاح حركة معارضة مهما بلغت من قوة وتنظيم تنادي بالإلحاد، في دولة أكثر من 90 % من سكانها مسلمون، وعليه فإنه كلما زادت الشرائح المساندة لمسار التحول؛(الجيش، المؤسسات المدنية والحكومية، العمال، النساء، الشباب) كلما زادت شدة الارتباط بين المعارضة و درجة أو مستوى الثأثير والفاعلية.[70]

-5 إن فرصة أي تحول للنجاح من قبل المعارضة، تشترط علاوة على التعبئة، وجود ما يسميه «مايكل أوكتشت Michal Oakeshott» بالترابط المدني»-Civil Associa tion«[71] بين الأفراد القائمين بالدور الطلائعي (التضامن على مستوى القمة)، ثم الترابط بين القمة والقاعدة،[72] وفي السياق ذاته يؤكد «غرامشيGramsci « على ما أسماه بـ «الفوردية»،[73] إذ يجب التأكيد في مشروع أي معارضة ناجحة، على نقطتي الشعور الجماعي،[74] ومستوى التنظيم.[75]

-6 تتوقف شدة الارتباط بين المعارضة والفاعلية كذلك حسب « جيسب دي بالما» Giuseppe Di Palma « على التوقيت المناسب لإعلان ضرورة التحول، سواء بالأساليب السلمية، أو الأساليب العنيفة،[76] فالتوقيت يعتبر مصدر تكتيكي مهم تتوقف عليه شدة الارتباط بين المعارضة والتحول،[77] ويحدد «أيزنغر P.K.Eisingler» سمات الظرف المناسب بما يسميه «بنية الفرصة السياسية- Political Opportunity Structure P.O.S-»، التي يعرفها «سيدني تارو S. Tarrow» على أنها حقل الموارد السياسية، الذي يسمح بتعبئة اجتماعية، في إطار من عدم الاستقرار السياسي.

Scanné avec CamScanner

ويقسم «تارو Tarrow» بنية الفرصة السياسية إلى خمس عوامل هي: درجة انفتاح أو انغلاق النظام السياسي، استقرار أو عدم استقرار التراصف السياسي، وجود أو غياب المتحالفين أو جماعات الدعم، مدى تسامح النخبة الحاكمة تجاه عمليات الاحتجاج، وقدرة النظام على التكيف.[78]

بالمقابل فإن العلاقة تكون ضعيفة الارتباط في الحالات التالية:

- ضعف برامج المعارضة، وتميز الفواعل فيها بالتردد أو ما يسميه « جيمس روزنو J.Rosenеau » بـظاهرة: «Stalmate».[79]

- افتقار المعارضة إلى القوة، إذ بدونها ستكون عاجزة عن دفع عملية التحول.

- إذا كانت المعارضة تتكون من جماعات مصالح ضيقة، ومن أحزاب موالية، فإن شدة الارتباط تكون ضعيفة،[80] كما تزيد العلاقة ضعفا في حالات: نقص التجربة، نقص الصلاحيات، نقص الفاعلية، عدم خبرة المكلفين بوضع المشاريع، والخطط، والبرامج، وكذا في حال الانحراف عن الأهداف المحورية.[81]

البيئة التنظيمية والثقافية العربية:

إن التصور المستقر في دراسات التطور الديمقراطي، هو أن الديمقراطية تؤدى في النهاية إلى الاستقرار سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الإقليمي ، فمن المؤكد أن التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والانتخابات، والحريات وحقوق الإنسان، تدفع نحو أوضاع مستقرة داخل الدول . لكن ما يحدث في المنطقة العربية خلال الفترة الماضية يشير إلى ارتباط موجة التحول الديمقراطي الراهنة أيا كان تقييمها بعدة أبعاد تطرح كذلك احتمالات جادة لحالة من عدم الاستقرار عبر مدى زمني معين، تختلف في مظاهرها وحدتها من حالة إلى أخرى، بفعل عدة عوامل:

1 - أن التحولات الراهنة قد ارتبطت إلى حد كبير باستخدام حاد للقوة العسكرية أو الضغوط الإكراهية من جانب الولايات المتحدة ، كما حدث في حالة العراق ، ثم حالتي سوريا وليبيا، وبعض الدول العربية الأخرى بأشكال وعلى مستويات مختلفة، مما أدى إلى ظهور تفاعلات سياسية ومسلحة حادة لم تكن متوقعة كما تشير كل الحالات.

2 - أن التطورات السياسية داخل الدول قد ارتبطت بموجة موازية تتمثل في تصاعد نشاطات جماعات الإرهاب في المنطقة وتصاعد تأثير « العامل الديني « على التفاعلات

Scanné avec CamScanner

السياسية وتداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب، مما أدى إلى اختلاط كبير في اتجاهات التغيير في الوضع القائم .

3 - أن التسارع غير المعتاد في التحولات الديمقراطية في ظل تأثيرات وسائل الإعلام وطموحات الرأي العام خاصة النخب السياسية وربما الضغوط الخارجية وظهور تنظيمات سياسية جديدة لم تتبلور بعد، بما لا يتناسب مع معدلات التحولات الجارية في بنية الثقافة المجتمعية للشعوب المختلفة ومجموعة الأطر القيمية والثقافية والاقتصادية التي تحكم سلوكياتها وتحدد توجهاتها ، قد دفع في اتجاه ظهور أشكال من «عدم الاتزان الداخلي «التي تحمل معها احتمالات للصدام أو الفوضى أو السلوكيات العشوائية غير النمطية على الأقل .

4- أن عملية التحول الديمقراطي قد مست بالنسبة لبعض الدول قضايا كبرى لا تتعلق فقط بطبيعة النظم السياسية وإنما هياكل الدول « الموحدة « ذاتها ، وأدى ظهور أطر غير معتادة في المنطقة لتقسيم السلطة وتقسيم الثروة كالفيدرالية وأشكال اللامركزية الأخرى إلى طرح احتمالات تأثر كيانات الدول ذاتها .

5- أن ضغط التحولات الديمقراطية قد كشف عن وجود مشكلات معقدة طائفية وعرقية ومذهبية كانت كامنة داخل العديد من الدول العربية، وسيطرت هذه المشكلات على» الناتج الديموقراطى» لتفرز ظواهر غير تقليدية بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الليبرالية ذاتها على نحو يطرح مسألة «الديمقراطيات غير المستقرة « للنقاش .

في هذا الإطار وعلى الرغم من وجود تلك القناعة التقليدية الراسخة بأن الإصلاح السياسي هو تطور إيجابي، وبأنه يخلق حالة من الاستقرار على المدى الطويل، وبأنه في النهاية هو حكم التاريخ» الذي لا يمكن تجنبه فإن ثمة ضرورة أيضا لاستكشاف طبيعة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عملية التحول الديمقراطي في ظل أبعادها وسماتها الحالية التي يغلب عليها طابع التسارع والانفعال مع محاولة طرح أنسب السيناريوهات لمواجهة الحالات المختلفة.

واقع المعارضة في الوطن العربي، وسبل تفعيل دورها في ترسيخ الثقافة الديمقراطية.

إن ما يميز المشهد السياسي في العالم العربي هو أن ثبات الموازين على حالها لعقود متتالية يشكل عبء على الذين يحاولون تغييره، وهذا العبء يجعل الفاعلين في المجتمع

Scanné avec CamScanner

المدني والأحزاب مشاركين في إعادة إنتاج الأزمة، تصبح الحركات الجذرية والسلطة في نفس الخانة، فيصح السؤال هل المعارضة جزء من الحل أم جزء من الأزمة؟، وفي هذه الأزمة تبدو الحركة الاحتجاجية على أنها المنقذ أو البديل، ولكن هذا البديل لديه إشكالية جوهرية تتعلق في ضرورة أن يكون التغيير ناتج عن عملية ديمقراطية والبديل بنفسه يجب أن يكون ديمقراطياً، الأدوات التي نشأت ضمن الحركات الاحتجاجية ولدت بمحض الصدفة أي أنها لم تتعرض لمحرقة التجارب الديمقراطية وأصلاً لم تكن مشكّلة كأداة ديمقراطية لإحداث التغيير. أصبحت هذه الحركات بقدر ما هي منتشرة وجماهيرية تفرغ النقابات والأحزاب والحركات السياسية من مضامينها لأنها تأخذ منها جماهيريتها، وتأخذ أيضاً جماهيرية السلطة وتحتكرها لنفسها، تصبح تركيبات جماهيرية غير محددة وغير متجانسة وتعجز عن تحقيق مهمات في الواقع وتسير من دون غاية. وهنا يجب على الأحزاب التي لديها إيديولوجيا ومشروع تغيير كبير أن تلتحق حالاً وفي أسرع وقت بهذه الحركات التي تتشكل ككتلة الثلج وتكبر إلى ما لا نهاية، وبالتالي ينبغي على الأحزاب أن تعيد تركيبتها الإيديولوجية والحزبية لقيادة الحركة الاحتجاجية.

لعلّ مأزق المعارضة السياسية العربية بما هي معارضة حزبية بالضرورة، يرتد عمقياً إلى إشكالية نشوء الحزب في الوطن العربي، إذ نشأ هذا المفهوم إذا ما انطلقنا هنا من نظرية النظم الحزبية التنافسية في مجتمعٍ دون مجتمع مدنيٍ، أي في مجتمعٍ تحكم الانقسامات العمودية مجمل انقساماته السياسية، ولا ريب في إطار وعينا التام لإشكالية ووظائف تصور المجتمعات ما قبل البورجوازية كمجتمعات دون مجتمعات مدنية، أن الاجتماع العربي - الإسلامي قد تميّز بموحّداته الثقافية اللغوية الكبرى التكاملية إلا أنه كان بحكم ضعف التطور البورجوازي يعاني من ضعف التكامل أو الاندماج الاجتماعي الذي يشكّل أساس الدولة - الأمة.[82]

من هنا لم تتشكل المؤسسات التمثيلية الليبيرالية العربية بوصفها تختلف عن المجالس الاستشارية أو الشورية المساعدة، كثمرة تطور ذاتي بقدر ما زرعت زرعاً في شروط السيطرة الاستعمارية الغربية، أو تلبيةً لحاجات النخب الوطنية (القومية) أو الإدارة الاستعمارية نفسها لتكوين هيئة وطنية تمثيلية تتوسط ما بين المستعمر و«الأهالي». فقد انتخب المؤتمر السوري (البرلمان) في عام 1919، بغية تشكيل هيئة وطنية (قومية) تمثل البلاد في مؤتمر الصلح بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، كما تم انتخاب المجلس التأسيسي السوري في عام 1928 لوضع قانون أساسي أو دستور، بالتوافق ما بين السلطة الانتدابية الفرنسية

Scanné avec CamScanner

والكتلة الوطنية السورية. ولقد تشكلت في المجالس التشريعية السورية (البرلمان) في الفترة الليبيرالية السورية، عدة أجنحة أوكتل برلمانية، كان أقواها سياسياً الكتلة الوطنية التي اقتدت بحزب الوفد المصري .

لقد تشكلت في الوطن العربي معارضة ليبيرالية داخلية المنشأ، إلا أن التحدي الأكبر الذي واجه النسق الليبيرالي التنافسي قد صدر عن الأحزاب العقائدية القومية واليسارية والإسلامية الخارجية المنشأ، التي تعود جذور تشكلها الحقيقي برمتها في منطقة المشرق العربي إلى فترة الثلاثينات، التي تميّزت بالانحسار العالمي للرقعة الجغرافية الديمقراطية، وصعود النظم التوتاليتارية في أوروبا، وانتشار نوعٍ مميّز من طبعاتها في المنطقة العربية في شكل أحزاب عقائدية راديكالية تطرح التغيير الثوري للمجتمع بواسطة ماكينة الدولة أي السلطة.

ومن هنا مثّل الوصول إلى السلطة الإشكالية الأساسية لهذه الأحزاب، التي وضعت نفسها في مواجهة ما سمّته «الأحزاب التقليدية»، أي الأحزاب الداخلية المنشأ، ولقد استندت جميع هذه الأحزاب إلى الفئات الوسطى المدينية والفلاحية الصاعدة والمتسعة يومئذ، وانخرطت في مجملها في انتخابات الهيئة التشريعية، ووصلت إلى عضويتها، وحتى إلى المشاركة في الحكومة كما في سورية والأردن بشكلٍ خاص، لكن عبر فهمٍ أداتي للبرلمان لا يعتبره الأداة الدستورية الأساسية في التغيير الاجتماعي، بل يسعى للوثوب عليه ثورياً أي انقلابياً كما كان هو واقع الأمر. ولا يعود ذلك في تقديرنا إلى مجرد طبيعة النشأة الخارجية الثورية لهذه الأحزاب، بقدر ما يعود أيضاً إلى عجز النظام الليبيرالي التنافسي المتعدد الأحزاب، عن حلّ المشكلة الاجتماعية الاقتصادية الأخطر آنذاك، وهي مشكلة الأرض، ولقد تمّ هذا الإخفاق بشكلٍ مدرسيٍ في كلٍ من سورية ومصر، حين قاوم الملاكون الكبار الذين يسيطرون عل الأحزاب البرلمانية إصدار إي تشريعٍ بتخفيض سقف الملكية، وتوزيع الأرض على الفلاحين.

لقد تميّز النظام الحزبي التنافسي الليبيرالي العربي الذي تشكل في معظم البلدان العربية بعد الاستقلال، بالهشاشة والمحدودية في التعبير التمثيلي عن المصالح الاجتماعية المختلفة، ومن هنا ساد الاضطراب في المجال السياسي العمومي الذي أنشأه، وأخذت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تكتسب سمات العنف السياسي المختلفة والمتعددة الدرجات، من الاغتيال إلى الانقلابات العسكرية، فلقد كان الغالب حقاً على البنى السياسية العربية

Scanné avec CamScanner

هو ما يشخّصه عبد الإله بلقزيز في غياب المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي الذي ينتمي إلى الحق العام، ويقوم على إدارة الصراع في إطار قواعده. فلم يتجذّر النظام التنافسي قط في وعي النخب السياسية العربية بما فيها معظم النخب الموصوفة بـ «الليبيرالية»، التي كان وعيها الليبيرالي نفسه هشّاً. إذ أصرّ حزب الأحرار الدستوريين في مصر، والذي يعتبر أحد أكثر الأحزاب الليبيرالية نضجاً، على ألا تضع جمعية تأسيسية منتخبة الدستور، بل صفوة منه خارج البرلمان، لأن ذلك كان يعني سيطرة حزب الأغلبية الشعبية وهو حزب الوفد على الجمعية، بل وصلت هشاشة الليبيرالية العربية إلى درجة أن الأحزاب الليبيرالية المصرية والسورية قد شكّلت نوعاً من منظمات شبابية شبه ميليشياتية لها تتولى وظيفة ردع المعارضين لها، من نوع «القمصان الزرقاء» في حزب الوفد، و«القمصان الحديدية» في شبيبة الكتلة الوطنية السورية في الثلاثينات. غير أن علينا ألا نفصل ذلك عن صعود النظم التوتاليتارية وإشعاع إيديولوجياتها يومئذ في العالم، والانحسار العالمي للنظم الليبيرالية.

لقد كان النصف الثاني من القرن العشرين بشكلٍ خاصٍ هو قرن الإطاحة الثورية بالنظم التعددية التنافسية العربية، الذي تصدرته الأحزاب الراديكالية العربية عبر وسيلة الجيش، غير أن علينا أن نتريث بوصف النظم الحزبية الأحادية التي نتجت عن هذه الانقلابات بـ «النظم السياسية الشمولية أو الكلّانية» كما يصفها بلقزيز، ولعلّ الأدق وصفها بالنظم الشعبوية، التي تنطلق إيديولوجياتها وإجراءاتها عموماً حين سيطرت على السلطة، من تجاوز مرحلة التطور البورجوازي الليبيرالي باتجاه «الاشتراكية» عبر سلوك طريقٍ تطوريٍ لم يخطئ المنظّرون السوفيات حين وصفوه بـ «طريق التطور اللارأسمالي»، ومن هنا قامت هذه النظم على نظام التخطيط المركزي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الشامل بهدف تحقيق أعلى معدلٍ ممكنٍ من التعبئة الاجتماعية والتنمية «الانفجارية»، في ظل قيادة كاريزماتية عامة، وحزب عقائديٍ تعبوي يأطر مختلف الفئات والطبقات «الكادحة» في منظماته الشعبية، وهو البديل الشعبوي لما نسميه اليوم بمؤسسات المجتمع المدني.

ما يجب ألا نغفله هو أن هذه النظم في مجملها قد انطلقت إيديولوجياً من مفهومٍ جبهويٍ للمجال السياسي، يقصره على القوى «الوطنية والتقدمية»، ويتميّز هذا المفهوم من ناحيته الشكلية بالتعددية الحزبية في الإطار الإيديولوجي «الثوري» المشترك، إلا أن مثاله الأعلى يتمثل بالوصول إلى بناء الحركة العربية الواحدة أو «التنظيم السياسي الموحّد»،

Scanné avec CamScanner

أي إلى نظام الحزب الواحد في نهاية المطاف. ولقد حكم ذلك تصورات هذه النظم طيلة الفترة الممتدة من الستينيات إلى انحلال المنظومة السوفياتية، وجرت تطبيقاته في كل من سورية والعراق واليمن الجنوبي السابق اقتداءً بالتجربة السوفياتية في أوروبا الشرقية، في شكل جبهات سياسية متحالفة فيما بينها وتقتسم وفق نسب محددة حصص المشاركة في الإدارة والمجالس التمثيلية والمنظمات الشعبية والمهنية، بينما انفرد اليمن الجنوبي السابق بتحويل الجبهة ما بين فصائله الثلاث إلى الحزب الاشتراكي اليمني، أي نظام الحزب الواحد.

إن المجال السياسي التنافسي يتوارى هنا أو ينعدم، لصالح المجال التضامني المحكوم برمته من قبل السلطة، والذي يتميز بالخلاف على الفروع وليس على الأصول، ولا مكان هنا بطبيعة الحال لما يسمى بالمعارضة، إذ أن هذه «المعارضة» في مفهوم تلك النظم هي أقرب إلى النمط «الخارجي» الإسلامي، أي نمط «المروق» و«العصيان». والحق أنه لا يمكن أن نقيم فاصلاً حدياً ما بين انعدام المجال السياسي في مثل هذه النظم وما بين المجالات التقليدية وفق توصيف بلقزيز لها، إذ تعيد البنيات البيروقراطية والحزبية السياسية السائدة إنتاج الروابط العصبوية بشكلٍ محسوب، يأخذ بالاعتبار تمثيلها لتكويناتها الاجتماعية العضوانية ونفوذها فيها، بما لا يخل بنفوذ العصبية الأساسية المسيطرة.

إن النظم الحزبية الأحادية أو الجبهوية المستقطبة حول حزب يقودها، لا تعترف أصلاً بمجالٍ سياسي عموميٍ يتوسط ما بينها وبين المجتمع بما في ذلك القطاع الجمعياتي الخيري المستوعب في آليات السيطرة والرقابة المحكمة. في حين أن ما يميّز دول المجال التقليدي وفق توصيف بلقزيز لها، هو أنها لا تعترف بأطر مؤسسية حزبية تعددية أو أحادية، لكنها تعوّض عن ذلك بمأسسة القطاع الجمعياتي الأهلي، وغض النظر عن تحول بعض هيئاته إلى منابر لبعض الأطراف المعارضة، والسماح بمطبوعات مستقلة عن الدولة.[83]

أما المجال الحديث الصوري، الذي لا تتعدى وظيفته حدود تأثيث المشهد السياسي الشمولي بديكور «ديمقراطي» حديث، فلعلّ من الأدق وصفه بتعبير صموئيل هنتينغتون بـ «الانفتاح الليبرالي من دون الديمقراطية»، إذ تصدر الإصلاحات السياسية هنا من الأعلى بدرجة عالية من السيطرة، وهو ما يبقي مضمونها صورياً، بل من الممكن لنا أن نلاحظ أن معظم النظم السياسية العربية بغض النظر عن مستوى تطور المجال السياسي العمومي فيها بالنسبة للمجال التعددي التنافسي، تطبق برامج اقتصادية ليبرالية جديدة من دون الديمقراطية التنافسية بالمعنى الليبرالي، وهو ما يشير إلى أن العلاقة ليست

ضروريةً أو لازمة ما بين الانفتاح الليبيرالي الاقتصادي والانفتاح الليبيرالي السياسي.

إن أزمة المعارضة السياسية العربية في مختلف النظم السياسية العربية تتمثل في أن أصول معظمها لا ينحدر من الأحزاب البرلمانية الداخلية المنشأ التي دمّرت الانقلابات العسكرية تطورها، بقدر ما تنحدر من الأحزاب الراديكالية الخارجية المنشأ، التي مارست العمل السياسي بعقليةٍ ثوريةٍ «انقلابية». ومن هنا فإنها قد انحدرت من التكوين نفسه الذي يميز النظم الحزبية الأحادية التسلطية العربية، وربما ينطبق ذلك بشكلٍ خاصٍ على المعارضة السورية الديمقراطية التي تمثل جميع أحزابها أحزاباً منشقةً عن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية «الحاكمة» في سورية، لأسبابٍ إيديولوجية سياسية راديكالية وليس لأسباب «ديمقراطية». ولقد سبق لهذه المعارضة أن طرحت في أواخر السبعينات برنامجاً ديمقراطياً يقوم على الحريات السياسية الليبيرالية الأساسية لكن دون مضمونها الاقتصادي، وقد كان هذا الطرح يعبّر نسبياً عن تلمسها المبكّر لمسألة الديمقراطية، إلا أنه كان في إطار عدم التطابق ما بينه وبين البنيتين التنظيمية والسياسية يعبّر عن الحاجة إلى إدارة الصراع ضد السلطة على قاعدةٍ برنامجية مختلفة جذرياً عنها، أي أن الخطاب الليبيرالي السياسي دون الاقتصادي استخدم هنا تكتيكياً أو أداتياً.

غير أن شيوع ثقافة المجتمع المدني والديمقراطية منذ سقوط المنظومة السوفياتية، في أوساط النخب السياسية الراديكالية، والتي تتميّز بتكوينها «الانتلجنسي» المعارض بطبيعته للسلطة، أدى إلى إعادة بناء وعيها السياسي وتركيزه على تكوين مجالٍ سياسيٍ تنافسيٍ وسيطٍ ما بين الدولة والمجتمع. ودلالة ذلك تكمن في أن المطالبة بالتحول إلى الديمقراطية لم تصدر عن نخب ليبيرالية بقدر ما صدرت عن نخب راديكالية يسارية وقومية منشقة. وفي حين هاجرت الراديكالية السابقة لهذه الأحزاب إلى الحركات الجهادية أو الاعتراضية الإسلامية، فإن التيارات الإسلامية الوسطية السياسية المعارضة، والممثلة أساساً بمنظومة الإخوان المسلمين العالمية، قد أخذت تدرج مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني في برامجها، مما يشير إلى أن مجمل الأحزاب الخارجية المنشأ قد أخذ يعتنق الخطاب الليبيرالي السياسي في الحريات الأساسية، لكن في طور ضعفها وإنهاكها الشديد، وهو ما يضعها في إطار «الموجة العالمية الثالثة للديمقراطية». غير أن مشكلة هذه الموجة تكمن في أنها تتم في إطار الإيديولوجيا الليبيرالية الجديدة المهيمنة على المؤسسات التي تقود عملية العولمة الجارية اليوم، في شكل ليبيرالية اقتصادية دون حدود، تضعف إلى حد كبير الدولة الوطنية العربية، أي أنها على قدرٍ كبيرٍ من التنميط في إطار استراتيجيات الطبقة

Scanné avec CamScanner

الدولية المسيطرة.

وفي هذا الإطار المؤسسي ما فوق القومي لمؤسسات ما يُعرف بالمجتمع المدني العالمي، فإن بعض أطراف المعارضة قد اندرج في تحالفات ما فوق قومية لإسقاط النظام الذي يقارعه، إلا أن المسؤول عن ذلك في الحالتين العراقية والسودانية ليس المعارضة نفسها بقدر ما هو البنية الإقصائية للنظم التسلطية العربية المفرطة في عنفها ضدّ معارضيها، وعلينا أن نلحظ هنا نوعاً جديداً من المعارضة، بمعنى بروزه اليوم وليس بمعنى حداثة تكونه، وهو تعاظم المعارضات السياسية الاثنية في البلدان العربية التي تتميز بما يسمى اليوم بالتعددية الثقافية، وهو ما يفرض تحدياتٍ جديدة على الدولة الوطنية العربية، ومدى قدرتها على إيجاد إطارٍ مؤسسي مرن وفعّال واستيعابي، يحمي التشكيلة الوطنية من التمزق، ويوفّر ضمانات التوازن الذاتي في إطار الوحدة، وهو أمر من الصعب التفكير به خارج مدى قدرة النظم العربية في المجمل على دمقرطة ذاتها، وإرساء دعائم دولة الحق والقانون.

الهوامش:

1 - أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

2 - محمد المستيري، «مقدمات منهجية في فقه المعارضة»، **رؤى**، العدد، 10 (جانفي 2001)، ص.17.

3 - سورة هود، الآية 118.

4 - الدّر : الحليب.

5 - محمد مرتضى الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، جزء 5 (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1306هـ)، ص ص.52.51

6 - أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**، ط.3، جزء 1 (بيروت: دار صادر، 1994)، ص.179.

7 - David Robertson, **A Dictionary of modern politics**, 2°ed (London: Europa Publication Limited, 1993), pp. 357.358.

8 -Yves Lacoste, **Dictionnaire de géopolitique**(Paris: Flammarion, 1995), p.1699.

9 - عبد الإله بلقزيز، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.113.

10 - نعمان الخطيب، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة** (مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، ص.48.

11 -Yves Lacoste, **Op. Cit.**, p.1699.

12 - David Robertson, **Op. Cit.**, p.357.

Scanné avec CamScanner

52 - المرجع نفسه، ص.282.

53 - عبد الفتاح شحاذة، **الديموقراطية في النظرية العالمية الثالثة** (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1986)، ص.85.

54 - Ronald Beiner, Op. Cit., pp.74.75.

55 -Amy Hawthorne, Middle eastern democracy, is civil society the answer? **Carnegie papers**, № 44 (March2004), p.5.

أنظر أيضا: - عبد الإله بلقزيز، **المرجع السابق**، ص.11.

56 - Leonard P. Liggio Tom G. Palmer, Freedom and the law, **Harvard Journal of Law & Public Policy**, Vol. 11,№ 3 (Summer 1988), p.714.

57 - Rosa Rossi & Stefania Panebianco, EU attempts to export norms of good governance to the Mediterranean and Western Balkan countries, **Jean Monnet Working Papers (JMWP)** №.54,(October 2004), p.5.

58 -Carl Schmitt, **Parlementarisme et démocratie**, Traduit de l›Allemand par, Jean Louis Schlegel (France: ed. de Seuil, 1988), p.101.

59 - Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, « What do Iraqis want?, » **Journal of Democracy**, Vol. 17, N°.1 (January 2006), p.38.

60 - Electoral Systems and Processes, Op. Cit., p.13.

61 - Mark Tessler & Ronald Inglehart, & Mansoor Moaddel, Op. Cit., p.38.

62 - حيدر طه ،» الأداء السياسي للمعارضة السودانية،« **السياسة الدولية**، العدد، 128 (أفريل1997)، ص ص.66.69.

63 - Barbara Epstein , **Political Protest and Cultural Revolution: *Nonviolent Direct Action in the 1970s and 1980s*** (Berkeley: University of California Press, 1991), p.21.

64 - ناصيف يوسف حتى، **المرجع السابق**، ص.175.

65 - تسمى **نظرية تعبئة الموارد** Resurce Mobilization theory، **من أهم روادها** «William Gamson»، و«**مايير زالد** Mayer Zald»، **لقد سلمت نظرية تعبئة الموارد بعقلانية الاحتجاج والمعارضة، الاعتراف الذي يعتبر في حد ذاته خطوة مهمة في مسار التقييم الفعلي**، للمزيد أنظر:

- Barbara Epstein, Op. Cit., p.23, See also :

-Zald Mayer, McCarthy John, «Resource Mobilization and social movement: A partical theory, » **American Journal of Sociology**, №.82,(1977), pp.59.61.

66 - أسامة غزالي حرب، المرجع السابق، ص.190. أنظر أيضا:

- Harry Eckstein, ***Regarding Politics: Essays on Political Theory, Stability, and Change*** (Berkeley: University of California Press, 1992), p.279.

67 - Barbara Epstein, Op. Cit., p.41.

Scanné avec CamScanner

68 - Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions* (Berkeley: University of California Press, 1990), pp.80.81.

69 - Ernest Mandel, **Power and Money**: A Marxist Theory of Bureaucracy (London: Verso, 1992), p.213.

70 - Giuseppe Di Palma, **Op. Cit.**, p.95, See also : Barbara Epstein, **Op. Cit.**, p.57.

71 - Michal Oakeshott, **On human conduct** (London: Oxford university press, 1975), p.118.

72 - Robert Michels, **Op. Cit.**, p.19. See also : Ernest Mandel, **Op. Cit.**, pp.74.75.

73 - «الفوردية» اصطلاح أطلقه «غرامشي» نسبة إلى أسلوب «هنري فورد Henry Ford» في عملية تجميع خط الإنتاج «Assembley Line Production».

74 - G. W. F. Hegel, **Philosophy of right**, Translated by, S.W. Dyde (Canada: Batoche Books, 2001, First Germen edition 1821), pp.117.118.

See also: - T.R. Gurr, **Whey men rebel** (Princeton: Princeton university press, 1970), p320.

75 - Henry W. Ehrman, **Op. Cit.**, p.554.

76 - يسمي جيمس روزنو J.Roseneau هذه الظاهرة بالثورة الذكية «The skill revolution» أنظر:

- James Roseneau, **Op. Cit.**, pp150..151..

77 - Giuseppe Di Palma, **Op. Cit.**, p.80

78 - Sidney Tarrow,» Struggling to reform: Social Movements and policy change during cycles of protest,» **Occasional Paper** (Cornell University, Western Societies Program)№.15, (1983),pp.85.89.

79 - هي موقف في الشطرنج يتعذر فيه الإتيان بحركة ما، من دون إماتة الشاه، ويستعيرها «روزنو» للإشارة إلى شدة التردد في القيام بهذه الخطوة، أنظر:

- James N. Roseneau, the drama of human rights in a turbulent, globalized world, in: Alison Brysk, **Globalization and human rights** (Berkeley: university of California press, 2002), p.152.

80 - Michal Oakeshott, **Op. Cit.**, pp.157.158.

81 - Barbara Geddes, **Op. Cit.**, p.15.

82 - حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص.105.

83 - محمد جمال باروت، حول أزمة المعارضة في الوطن العربي» **الحوار المتمدن**، العدد 163، 17-06-2002.

Scanné avec CamScanner